العـدد العاشر - الجزء الأول - سبتمبر 2026

أثر فاعلية المراجعة الداخلية في تعزيز الرقابة على مخاطر المعاملات الالكترونية بالمصارف التجارية الليبية

"دراسة ميدانية على المصارف التجارية العامة بالمنطقة الشرقية"

عماد عبدالله فضل
عضو هيئة التدريس/ قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد / جامعة بنغازي
emad.younus@uod.edu.ly
https://orcid.org/0009-0008-2506-7339

ايمان موسى سعيد
عضو هيئة التدريس/ قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد / جامعة بنغازي
llman.salih@uob.edu.ly
https://orcid.org/0009-0000-3283-0398

نبيل أمجيحيد صالح
عضو هيئة التدريس/ قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد / جامعة بنغازي
nabeel.salih@uob.edu.ly
https://orcid.org/0009-0004-6923-5858

المستخلص :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المراجعة الداخلية على رقابة المعاملات الإلكترونية، من خلال دراسة ثلاثة أبعاد رئيسية للرقابة هي: رقابة القرصنة الإلكترونية، ورقابة تسجيل العمليات بطريقة خاطئة ورقابة أخطاء المنظومات. كما سعت الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة؛ تُعزى إلى متغيرات التخصص، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة .ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على أداة الاستبانة لجمع البيانات، وقد شمل مجتمع الدراسة المراجعين الداخليين في الإدارات الرقابية المتمثلة في إدارات المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية بينما اقتصرت عينة الدراسة على الإدارات العامة للمراجعة الداخلية في المصارف التجارية بمدينتي بنغازي والبيضاء .وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية على رقابة القرصنة الإلكترونية و تسجيل العمليات بطريقة خاطئة و على رقابة أخطاء المنظومات عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى إلى متغيري التخصص والمؤهل العلمي، في حين وُجدت فروق دالة عند متغير سنوات الخبرة لصالح ذوي الخبرة الأقل.

أوصت الدراسة بتطوير كفاءة المراجعين الداخليين، من خلال برامج تدريبية متخصصة في الأمن السيبراني وتحليل البيانات ونظم المعلومات وتبنّي معايير مهنية حديثة للمراجعة الداخلية تعتمد على التقنيات الرقمية المتقدمة؛ لتعزيز دقة الرقابة وكفاءته وتعزيز التعاون بين المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات؛ لضمان سلامة المعاملات الإلكترونية وفاعلية نظم الرقابة.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الالكترونية، المراجعة الداخلية، المصارف التجارية الليبية

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

Abstract:

This study aimed to examine the impact of internal auditing on the control of electronic transactions by focusing on three key control dimensions: controls against electronic hacking, controls regarding the erroneous recording of transactions, and controls addressing system errors. Additionally, the study sought to determine whether there were statistically significant differences in the respondents' opinions based on variables such as specialization, academic qualification, and years of experience. To achieve the study's objectives, a descriptive-analytical approach was adopted, utilizing a questionnaire for data collection. The study population comprised internal auditors within the internal audit departments of Libyan commercial banks, while the sample was limited to the general internal audit departments of commercial banks in the cities of Benghazi and Al-Bayda. The study yielded several findings: a statistically significant positive impact of internal auditing on controls regarding cyber-piracy, erroneous transaction recording, and system errors; and the absence of statistically significant differences attributable to the variables of specialization and academic qualification, whereas significant differences were found regarding the years of experience variable, favoring those with less experience.

The study recommended enhancing the competence of internal auditors through specialized training programs in cybersecurity, data analysis, and information systems, as well as adopting modern internal audit professional standards that leverage advanced digital technologies. These measures aim to improve the accuracy and efficiency of oversight, foster collaboration between internal audit and information technology functions, and ensure the integrity of electronic transactions and the effectiveness of control systems.

Keywords: Electronic Control, Internal Audit, Libyan Commercial Banks

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

المقدمة:

شـــهد العـالم في العقود الأخيرة تطوراً متســـارعـاً في مجـال تكنولوجيـا المعلومات، انعكس بصـــورة مباشـــرة على أنماط العمل في قطاع الأعمال ومختلف مجالات الحياة، فقد أســـهمت هذه التطورات في إحداث نقلة نوعية في بيئة نظم المعلومات المحاســـبية، من خلال ما توفره من قدرات متقدمة على تخزين وتشـــغيل البيانات بســـرعة ودقة عاليتين، فضـــلاً عن التطور الكبير في الشبكات الداخلية والخارجية (محمـــد، 2015، ص2). وقد ارتبطت هذه النقلة التقنية بظهور العديد من المفاهيم المعاصـــرة التي أســـهمت في تعزيز بيئة الأعمال، مثل حوكمة الشـــركات، وإدارة المخاطر، إلى جانب إعادة تشـــكيل طبيعة وأهمية المهامّ التي يضـــطلع بها المراجع الداخلي داخل المنظمات (أبو خطوة وســـالم، 2023). إضـــافة الي الفوائد التي يقدمها اســـتخدام المعاملات الإلكترونية، من حيث اقتصـاد الوقت والتكلفة، وتسـهيل الأمر على الزبائن، من خلال توسـيع دائرة الاسـتفادة من الخدمات المصـرفية، وتوصـيل المعلومات، وتعزيز الحصـــة السـوقية للمصـرف؛ فإن هذا الاسـتخدام من جهة أخرى ينتج نوعًا جديدًا من المخاطر يتعلق أســاســاً بضــرورة حماية الأجهزة والبرمجيات المســتخدمة، والحفاظ على الســرية وخصــوصــية المعلومات والبيـــــانات والمعاملات، إضافة إلى الحد من الخســـائر الناتجـــة عـــن تعطـــل الأنظمة والبرمجيات أو قلة المهارة والخبرة في إنجاز المعاملات المصرفية الإلكترونية (حميمش، 2017). فالمراجعة الداخلية أداة من أدوات نظام الرقابة الداخلية، ووسيلة من وسائل تقويم إجراءات الرقابة الداخلية، ولذلك تُعد المراجعة الداخلية جزءاً من نظام الرقابة الداخلية، وليســـت بديلاً الكاديكي والنعاس،(2020)، ووفقًا لـــ Al-Tamimi, (2012) فإن وظيفة المراجعة الداخلية تُعد خط الدفاع الأول ضـد المخاطر المالية والتشـغيلية. وجاء في قانون المعاملات الإلكترونية رقم (6) لســنة 2022م، إنه يُعد علامة مميزة في تطوير العمليات المصـــرفية الإلكترونية في ليبيا، حيث تم تصـــميم الإطار المناســـب للعمليات، وتشـــجيع الاقتصـاد الرقمي، والمسـاهمة في تحقيق التنمية والتطوير في قطاع المصـارف الإلكترونية، كما يســهم هذا القانون في توفير الحماية للعملاء وضــمان ســلامة عملياتهم المالية، وذلك من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة وتقليل المخاطر.

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

أولاً: مشكلة الدراسة: أدى انتشار المعاملات الإلكترونية وممارستها عملياً ؛ إلى فرض مجموعة من التحديات على عمليات المراجعة، وخاصـــة في ظل الشـــكوك حول كفاية التدابير اللازمة لأمن المواقع والنظم الإلكترونية المتخذة والمصـممة لحماية هذه السـياسـات عبر الشـبكة الإلكترونية، حيث إنه في أغلب الأحيان قد لا يتماشـــى نظام الرقابة الداخلية وإجراءات الأمن المتبعة في المصارف مع التطورات الحاصلة في مجال المعاملات الإلكترونية من يوم إلى آخر، ما يجعل المراجع الداخلي يواجه تحديات كبيرة ومهمة جداً تتعلق بتطوير طرق ونظم المراجعة عند التعامل مع هذه المتغيرات. (يونس، 2014). ورغم المزايا التي وفرتها المعاملات الإلكترونية في المصـارف بالنسبة للعملاء، فإنها في نفس الوقت محفوفة بالعديد من المخاطر التي تحتاج إلى رقابة، فثمة ارتباطٌ وثيقٌ بين المعـاملات الإلكترونيـة وأمن المعلومـات، الأمر الـذي قد يؤدي إلى العبث في أرصدة العملاء، أو القرصنة، أو أخطاء المنظومات، أو تنفيذ عمليات بطريقة خاطئة، من خلال حســـابات العملاء (نور الدين، 2019). وفي هذا الإطار، قام المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين بدراسة التطورات الحاصلة في هذا المجـال، وبـدورهـا قـامـت هيئـة معـايير المراجعـة التـابعـة لهذا المجمع بتحـديـد مجموعـة من التطورات التكنولوجيـة التي يجـب على القـائم بعمليـة المراجعة أن يأخذها في الحسبان عند قيامه بمهامه، (يونس، 2014).

ويرى العديد من البـاحثين أن المراجعـة الـداخليـة في ظـل تطبيق نظم المعلومات المحاســبية الإلكترونية؛ تواجه العديد من الصــعوبات في قلة فرص اكتشاف حالات الأخطاء والغش والتزوير، (المضواحي، 2021). وأشار تقرير ديوان المحاســبة الليبي لســنة (2020) إلى وجود العديد من المخالفات من قبل إدارات المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية، بشأن تطبيق القانون رقم (1) لسنة (2013م)، وعدم تناسب مؤهلات وتخصصات ومهارات المراجعين الداخليين بالإدارات العامة والفروع التابعة للمصـــارف التجارية، وعدم قدرتهم على اكتشـــاف الأخطاء والاختلاســـات، كما أن العديد من الدراســـات المحلية أشـــارت لوجود ضـــعف عام في أداء مكاتب المراجعة الداخلية بالمصـــارف التجارية الليبية، وعدم احترام المعايير المحددة لعمل المراجع الداخلي من قبل المنظمات والهيئات المهنية المنظمة لمهنة المحاســبة والمراجعة، مثل دراســة

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

الدرباق والعبيدي (2021)؛ رجب وميهوب (2019). لذا أصبح من الضروري على المراجع الداخلي فهم كيفية تطبيق المحاسبة الإلكترونية والبرامج الخاصة بها، تمهيداً لمراجعة البيانات الواردة عن هذا النظام، وبما يضمن تحقيق الشمول المالي. وبناءً على ما سبق، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر المراجعة الداخلية على رقابة المعاملات الإلكترونية بالمصارف التجارية الليبية؟

ثانياً: أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرّف على أثر المراجعة الداخلية على رقابة المعاملات الإلكترونية بالمصارف التجارية الليبية، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على أثر المراجعة الداخلية على رقابة القرصنة الإلكترونية بالمصارف التجارية الليبية.
2. التعرف على أثر المراجعة الداخلية على رقابة أخطاء المنظومات بالمصارف التجارية الليبية.
3. التعرف على أثر المراجعة الداخلية على رقابة تنفيذ العمليات بطريقة خاطئة بالمصارف التجارية الليبية.
4. معرفة ما إذا كانت هناك فروق في أثر المراجعة الداخلية على رقابة المعاملات الإلكترونية بالمصارف التجارية الليبية تُعزى للمتغيرات (التخصص، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

ثالثاً: أهمية الدراسة: تستمد الدراسة الحالية أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله، وهو أثر المراجعة الداخلية على رقابة المعاملات الإلكترونية بالمصارف التجارية وفق بعض المتغيرات، وينطوي هذا الموضوع على أهمية من الناحية النظرية والتطبيقية كما يلي .

- **الأهمية النظرية:** تتمثل الأهمية النظرية لهذه الدراسة في إبراز دور المراجعة الداخلية في تعزيز الرقابة على المعاملات الإلكترونية، وذلك من خلال سد الفجوة البحثية بين الأدبيات التقليدية التي ركزت على المعاملات

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

الورقية والنقدية، وبين البيئة الرقمية الحديثة، كما تسهم في إثراء الجانب المعرفي، وتطوير المفاهيم المحاسبية والرقابية، ما يضع أساسًا علميًّا يمكن للباحثين والمهتمين الاعتماد عليه في دراسات مستقبلية.

- **الأهمية التطبيقية:** أما الأهمية التطبيقية، فتظهر في كون هذه الدراسة تقدم حلولًا عملية للمؤسسات المالية والمصارف؛ من أجل تعزيز الرقابة على المعاملات الإلكترونية، وتقليل المخاطر المرتبطة بالجرائم الإلكترونية والغش المالي، كما تدعم الإدارات العليا ومتخذي القرار في تحسين فعالية نظم الرقابة والامتثال للتشريعات والقوانين، وتدفع المراجعين الداخليين إلى تبنّي أدوات وأساليب مراجعة تتناسب مع بيئة الأعمال الإلكترونية الحديثة.

رابعاً: منهجية الدراسة: سعت هذه الدراسة إلى تحقيق أهدافها واختبار فرضياتها، من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لدراسة الظواهر الإدارية والمحاسبية، وتحليل العلاقات بينها، فقد تم توظيف هذا المنهج في استقراء الأدبيات المحاسبية والدراسات السابقة ذات الصلة، بهدف وصف وتوضيح مفاهيم وأهمية المراجعة الداخلية، وبيان دورها في تعزيز الرقابة على المعاملات الإلكترونية، كما استُخدم المنهج الاستقرائي لاستقراء وتصنيف ما ورد في هذه الدراسات من نتائج وتوجهات، إلى جانب توظيف المنهج الاستنباطي لاشتقاق الفروض وصياغة الإطار النظري للدراسة.

خامساً: حدود الدراسة ونطاقها: تتضمن الحدود الموضوعية، والبشرية ،والمكانية ،والزمنية:

- **الحدود الموضوعية**: التعرف على أثر المراجعة الداخلية في رقابة المعاملات الإلكترونية.
- **الحدود البشرية**: مديرو إدارات الفروع وموظفو ها (إدارة المراجعة الداخلية).
- **الحدود المكانية**: المصارف التجارية الليبية بالمنطقة الشرقية.
- **الحدود الزمنية**: تمت هذه الدراسة خلال عام 2026م.

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

سادساً: متغيرات الدراسة: تشمل متغيرات الدراسة علي الآتي:

- **المتغير المستقل**: المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية.
- **المتغير التابع**: رقابة المعاملات الإلكترونية، وتتمثل في: (رقابة القرصنة، رقابة تسجيل العمليات بطريقة خاطئة، رقابة أخطاء المنظومات) بالمصارف التجارية الليبية.

سابعاً: الدراسات السابقة: وهدفت دراسة **بن صلاح (2023)** إلى قياس أثر الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية على مستوى إدارة المخاطر الرقمية في المصارف التجارية، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة . وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك أثراً معنويًّا لتطبيق الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية على مستوى إدارة المخاطر الرقمية في المصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة، أوصت الدراسة بضرورة تبنّي الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ، بينما هدفت دراسة **أبو خطوة وسالم (2023) إلى** التعرف على دور المراجعة الداخلية في تقييم مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المصارف التجارية بمدينة سرت، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك مخاطر تواجه عمليات التشغيل الإلكتروني، وأن أغلب هذه المخاطر هي نتيجة لأسباب داخلية، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير ورفع وتأهيل المراجعين الداخليين في مجال التشغيل الإلكتروني، وهدفت دراسة **التوني (2023)** إلى التعرف على أثر وعي العملاء بالقرصنة الإلكترونية كأداة لتحقيق الأمن السيبراني في المصارف الحكومية بمحافظة بورسعيد، مع اختبار العلاقة ميدانيًا بين المتغيرين، ومعرفة مدى ارتباط أبعاد وعي العملاء بالقرصنة الإلكترونية (المعرفة، المهارات، الخبرة) بالأمن السيبراني. وأظهرت النتائج أن للأمن السيبراني دورًا مهمًّا في الحد من الجرائم المالية، وأن مستوى دور إدارة الحماية المصرفية كان مرتفعًا، كما بينت فاعلية الرقابة الداخلية في تعزيز الأمن السيبراني والتصدي للقرصنة الإلكترونية، من خلال تطوير معارف ومهارات وخبرات العملاء الحاليين والمستقبليين. وأوصت الدراسة بضرورة تضافر الجهود بين القطاعات الحكومية، بما فيها المصارف، لتعزيز التنسيق والتعاون بهدف تطوير إدارة الأمن السيبراني، ورفع مستوى

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

الثقافة المصرفية لدى العملاء لتحقيق التوعية والتصدي للقرصنة الإلكترونية ، بينما هدفت دراسة **موسى (2024)** إلى التعرف على دور الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية بأبعادها المختلفة إدارة المخاطر، الدور الحوكمي، وإضافة القيمة في الحد من مخاطر الخدمات الإلكترونية في ظل التحول الرقمي بالمصارف. وأظهرت النتائج اهتمام المصارف السودانية بالحد من مخاطر الخدمات الإلكترونية في ظل التحول الرقمي، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز سهولة الوصول إلى الخدمات الإلكترونية، وتطبيق تقنيات أمان متقدمة لحماية بيانات العملاء، بالإضافة إلى رفع قدرات العملاء على مراقبة حساباتهم بشكل دوري لتحقيق أقصى درجات الثقة في الخدمات الرقمية، وهدفت دراسة **الكرعاوي والعيساوي (2024)** إلى معرفة العلاقة بين المراجعة الداخلية وإدارة مخاطر الأمن السيبراني في الوحدات الاقتصادية. وأظهرت النتائج وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية في إدارة مخاطر الأمن السيبراني، وانعكاس ذلك على تكاليف التأمين. وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء برامج تدريبية مستمرة للموظفين على كافة المستويات، مع التركيز على تعريفهم بأدوارهم ومسؤولياتهم، وتقديم مكافآت للالتزام باللوائح والإرشادات والسلوك الصحيح. كما أوصت بتخصيص مؤتمرات للقمة حول أمن وحماية المعلومات بهدف مراقبة وتحديث برامج حماية وأمن المعلومات والأنظمة الإدارية، كما هدفت دراسة **سعيد (2024)** إلى التعرف على المعرفة الضمنية للمراجع بأبعادها المهارة، الخبرة، التفكير في إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود اهتمام بإدارة مخاطر العمليات الإلكترونية بالمصارف السودانية، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية معرفية للمراجعة لكل جانب وبُعد في إدارة مخاطر العمليات الإلكترونية بالمصارف السودانية. وأوصت الدراسة بالاستمرار في تحسين الأداء، وتطوير السياسات والإجراءات للحفاظ على مستوى مرتفع للأمان الإلكتروني بالمصارف السودانية، وضرورة الاستثمار في تطوير برامج التدريب والتعليم المستمر للمراجعين، وفي دراسة **Zhang Chi (2024)** التي هدفت إلى تحليل تأثير العوامل الأساسية المؤثرة على جودة المراجعة الداخلية (IAQ) في المصارف التجارية الصينية (CCBs)، أولاً تم إجراء بحث حول البنية التحتية الوطنية للمعرفة في الصين (CNKI)، وأظهرت النتائج أن كفاءة المراجعين الداخليين

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

(COMP)، واســـتقلالية المراجعة الداخلية (IND)، واســـتخدام تكنولوجيا المعلومات (ITU) هي عوامل رئيســـية في تحســـين جودة عمليات المراجعة الداخلية. و أن تأثير هذه العوامل على جودة المراجعة الداخلية ذو أهمية كبيرة، وذلك باستخدام طريقة نمذجة المعادلات الهيكلية للمربعات الجزئية الصغرى ، و هدفت دراســـة **Lubis وآخرين (2024)** إلى معرفة أثر المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية وجودة المراجعة على منع الاحتيال في قطاع حكومي في إندونيســـيا، وأظهرت النتائج أن للمراجعة الداخلية والرقابة الداخلية تأثيرًا إيجابيًّا ومهمًّا على منع الاحتيال، بينما لم يظهر لجودة المراجعة أي تأثير ملموس على منع الاحتيال في مُفَتِّشِيَّة مقاطعة شمال سومطرة. وأوصت الدراســـة بالاهتمام بتنفيذ عمليات المراجعة الداخلية، وتطبيق نظم الرقابة الداخلية، بالإضـــافة إلى تطوير جودة عمليات المراجعة لجعلها أكثر فعالية كأســـاس لاتخاذ قرارات عالية الجودة وتقليل الاحتيال، كما هدفت دراســـة **ميلاد وامحمـــــد (2025)** إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل أنظمة التشـــغيل الإلكترونية، وتم اتباع المنهج الوصـفي التحليلي في الدراســة، وتوصـلت نتائج الدراســة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين مستوى كفاءة الرقابة الداخلية وتطبيق نظام التشغيل الالكتروني، وأوصت الدراسة بتشجيع الاعتماد على نظم تشغيل محاسبي إلكتروني ورقابة داخلية .

وبناءً على ذلك، تأتي هذه الدراســة الحالية لتسـد هذه الفجوة البحثية، من خلال دراســـة أثر المراجعة الداخلية على رقابة المعاملات الإلكترونية في المصـــارف التجارية الليبية، مع التركيز على الجوانب الثلاثة المذكورة (القرصـــنة الإلكترونية، وأخطاء المنظومات، وتنفيذ العمليات بطريقة خاطئة)، بما يســـهم في توفير توصـــيات عملية لتعزيز الرقابة الداخلية وتقليل المخاطر الإلكترونية في المصارف الليبية.

ثامناً: مصطلحات الدراسة والاطار النظري:

- **المراجعة الداخلية:** عرفتها جمعية المحاسبـــة الأمريكية "*بأنها عمـــلية منتظمة للحصـــول على أدلة إثبـــات متعلقـــة بنتائج الأحداث والأنشطة الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية ؛ لتحديد مدى التطابق بين هذه النتائج*

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

والمعايير المحددة، وإيصال النتائج إلى المستخدمين المعنيين" (الزنين والأطرش، 2025: ص208).

- **الرقابة الداخلية:** الرقابة الداخلية هي عمليه تهدف إلى ضمان تحقيق أهداف المنظمة في مجالات الكفاءة التشغيلية، والموثوقية في إعداد التقارير المالية، وحماية الأصول والامتثال للقوانين واللوائح السياسية، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وتشمل الرقابة الداخلية جميع الإجراءات والآليات التي تسهم في التحكم في المخاطر التي قد تواجهها المنظمة، (ميلاد وامحمد، 2025: ص8).

- **المقومات الإدارية لنظام الرقابة الداخلية:** تتضمن عدة عناصر أساسية تسهم في ضمان فعالية وكفاءة النظام، ومن بين هذه المقومات كما ورد في دراسة ميلاد وامحمد،(2025، ص) ما يلي:

1. **الهيكل التنظيمي الإداري**: يعتمد الهيكل التنظيمي على نوع وحجم وطبيعة المؤسسة القانونية، ويجب أن يأخذ في الاعتبار البساطة والمرونة والإمكانات المستقبلية.
2. **النظام المحاسبي**: النظام المحاسبي السليم يجب أن يحتوي على مجموعة شاملة ومتكاملة من الدفاتر والسجلات، وقائمة حسابات مصنفة.
3. **الإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات**: يجب الحرص على تقسيم المسؤوليات بين الإدارات المختلفة بحيث لا يقوم شخص واحد بالعملية من البداية إلى النهاية.
4. **اختيار الموظفين المؤهلين ووضعهم في المناصب المناسبة**: يتطلب ذلك توظيفا دقيقا في مختلف وظائف المؤسسة.
5. **استخدام كافة الوسائل الآلية**: للتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر والسجلات، ولحماية أصول وموجودات المؤسسة من التلاعب أو الاختلاس.

- **أبعاد الرقابة الداخلية:** تمثل أبعاد الرقابة الداخلية الركائز الأساسية التي يقوم عليها نظام الرقابة الفعال، وقد تناولت العديد من الدراسات هذه الأبعاد،(عبدالجواد، 2010):

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

1. **السيطرة على البيئة الرقابية**: تُعد البيئة الرقابية الأساس الذي يقوم عليه أي نظام رقابة داخلية فعّال، وتتمثل البيئة الرقابية في توجهات مجلس الإدارة وإجراءاته المتعلقة بأهمية الضوابط داخل المنظمة، إذ تسهم في تحديد إطار الانضباط والهيكل اللازم لتحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية، معتمدةً في ذلك على النزاهة والقيم الأخلاقية والفلسفة الإدارية
2. **الأنشطة الرقابية**: أنشطة المراقبة هي السياسات والأنشطة التي تساعد على ضمان تنفيذ توجيهات الإدارة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة المخاطر المرتبطة بتحقيق أهداف المنشأة.
3. **الإجراءات الرقابية**: يجب أن يكون لدى موظفي الرقابة ضوابط فهم شامل للسياسات والأنشطة الرئيسية للمنظمة المستخدمة لمراقبة أنشطة الرقابة المتعلقة بالتقارير المالية، بما في ذلك كيفية استخدام تلك الأنشطة والسياسات، لاتخاذ الإجراءات التصحيحية.
4. **نظام معلومات التقارير المالية**: على الموظفين الإشرافيين خبرة كافية بأنظمة معلومات التقارير المالية .

- المعاملات الإلكترونية: تعرف المعاملات المصرفية الإلكترونية بأنها "إجراء المعاملات المصرفية بطرق مبتكرة من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية، سواء تعلق الأمر بالأعمال المصرفية التقليدية أم الجديدة، وتقتصر صلاحية الدخول إلى الخدمة المصرفية الإلكترونية على المشاركين فيها، وفقًا لشروط الإثبات التي يحددها المصرف فقط، وفي ظل هذا النمط لن يكون العميل مضطرًا إلى القدوم للمصرف" (الباهي، 2016: ص9).

- أنواع من المعاملات الإلكترونية: هناك عدة أنواع من المعاملات المصرفية الإلكترونية التي تقدمها المصارف والمؤسسات المالية كما أوردتها بعض الدراسات منها:

التحويلات الإلكترونية- التحقق والتوقيع الإلكتروني- الاستعلام عن الحسابات- شراء وبيع الأسهم والأوراق المالية- التحويلات الدولية:

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

- **المراجعة الداخلية للمعاملات الإلكترونية:** تعرف بأنها "عملية جمع وتقييم أدلة الإثبات لتحديد ما إذا كان استخدام الحاسب يسهم في حماية أصول المنشأة، ويؤكد سلامة بياناتها، ويحقق أهدافها بفاعلية، ويستخدم مواردها بكفاءة. (محمود، 2017: ص31).
- **أساليب المراجعة الداخلية للمعاملات الإلكترونية:** توجد عدة أساليب يمكن للمراجع استخدامها لتقييم فعالية نظم الرقابة في بيئة المعاملات الإلكترونية (الجمال، 2014)، من أبرزها:

1. **البيانات الاختبارية (Test Data)**: إعداد بيانات افتراضية وتشغيلها ضمن برامج المؤسسة لمقارنة النتائج بالنتائج المتوقعة، والتحقق من كفاءة التشغيل ودقة الضوابط.
2. **وضع العلامات والتتبع :(Tagging and Tracing)** تمييز بيانات محددة وتتبعها خلال مراحل التشغيل للتحقق من سلامة معالجتها.
3. **تتبع المسارات: (Mapping)** تحليل التدفقات المنطقية للعمليات داخل النظام ؛ للتأكد من مرورها بنقاط الرقابة المبرمجة.
4. **التشغيل المتزامن :(Concurrent Processing)** استخدام برامج إشرافية تراقب التشغيل وتكشف الحالات غير العادية فيما يعرف بالمراجعة المستمرة.
5. **المحاكاة المتوازية**: **(Parallel Simulation)** تشغيل بيانات العميل على نظام مستقل؛ لمقارنة النتائج وتأكيد دقة العمليات.
6. **التحكم أو إعادة التشغيل :(Controlled / Reprocessing)** إعادة تشغيل البيانات للتحقق من فعالية الرقابة على المدخلات والمخرجات.
7. **تحليل أوامر البرنامج :(Program Code Analysis)** فحص الكود البرمجي للتأكد من وجود الضوابط المبرمجة، ويتطلب خبرة فنية عالية.
8. **تحليل الأوامر غير المنفذة :(Unexecuted Code Analysis)** مراقبة تنفيذ البرنامج لتحديد الأوامر التي لم تُنفذ، ما يساعد في كشف الأخطاء أو التلاعب .

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

9. **برامج المقـارنة :(Comparison Programs)** مقـارنــة ملفـات البيانات المتطابقة للتحقق من صحتها واتساقها
10. **برامج خرائط** التدفق :(Flowcharting Programs) رســم خرائط تفصيلية توضح العلاقات والإجراءات الرقابية داخل البرامج.
11. **مستودع البيانات :(Data Mining)** تحليل البيانات إلكترونيًّا لاكتشاف جوانب الضعف في نظم الرقابة الداخلية.

تاسعاً: منهجية الدراسة والتحليل الوصفي للبيانات

- **منهجية الدراسة:** سعت هذه الدراسة إلى تحقيق أهدافها واختبار فرضياتها من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لدراسة الظواهر الإدارية والمحاســبية وتحليل العلاقات بينها، فقد تم توظيف هذا المنهج في استقراء الأدبيات المحاسبية والدراسات السابقة ذات الصلة، إلى جانب توظيف المنهج الاســتنباطي لاشــتقاق الفروض، وصــياغة الإطار النظري للدراسة.
- **أداة الدراسـة (الاسـتبانة):** تم تصـميم أداة الدراسـة (الاسـتبانة) خصّـيصًـا لقيـاس أثر المراجعـة الـداخليـة على رقـابـة المعـاملات الإلكترونيـة في المصـــارف التجارية الليبية، وذلك اعتمادًا على مراجعة الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة؛ بهدف استقصاء البيانات الأولية للدراسة. وتكونت الاستبانة من قسمين:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية :

القســم الثاني: ويحتوي على الفقرات المتعلقة بالمراجعة الداخلية وأثرها على رقابة المعاملات الإلكترونية بالمصــارف التجارية الليبية، وقد قسـم إلى محورين كما يلي:

المحور الأول: ويشـــمل (7) فقرات لقياس أثر المراجعة الداخلية على رقابة المعاملات الإلكترونية بالمصارف.

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

المحور الثاني ينقسم إلى ثلاثة أبعاد:

البعد الأول: يشـــمل (11) فقرة، لقياس أثر المراجعة الداخلية على رقابة القرصنة الإلكترونية بالمصارف.

البعد الثاني: يشـــمل (10) فقرات، لقياس أثر المراجعة الداخلية على رقابة تسجيل العمليات بطريقة خاطئة بالمصارف.

البعد الثالث: يشـــمل (10) فقرات، لقياس أثر المراجعة الداخلية على رقابة أخطاء المنظومات بالمصارف.

- **مجتمع وعينة الدراسـة:** يتكون مجتمع الدراسـة من المراجعين الداخليين في الإدارات الرقابية بالمصـــارف التجارية الليبية. أما عينة الدراســـة فقد اقتصـــرت على إدارة المراجعة الداخلية في المصـــارف التجارية بمدينتي بنغازي والبيضاء.

الدراسـة التطبيقية: تختص هذه الدراسـة بتحليل البيانات التي تم تجميعها من مجتمع الدراســـة، وذلك باســـتخدام البرنامج الإحصـــائي (SPSS)، وذلك على النحو الآتي:

أ. اختبار صدق وثبات الدراسة:

جدول (1) يبين قيم معامل الثبات والصدق لأداة الدراسة

متغيرات الدراسة	العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المحور الأول: المراجعة الداخلية	**7**	**0.866**	**0.931**
المحور الثاني: رقابة المعاملات الإلكترونية			
البعد الأول: رقابة القرصنة الإلكترونية	11	0.950	0.975
البعد الثاني: رقابة تســـجيل العمليات بطريقة خاطئة	10	0.932	0.965
البعد الثالث: رقابة أخطاء المنظومات	10	0.921	0.960
مجموع قيم المحور الثاني	**38**	**0.957**	**0.978**

- **المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)**

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

تشـــير النتائج في الجدول (2.3) إلى أن جميع قيم ألفا كرونباخ تراوحت بين (0.866) و(0.950) وجميعهـا أعلى من الحـد الأدنى المقبول (0.70)، مـا يعكس درجة عالية من الاتســـاق الداخلي لأداة القياس. وبناءً على ذلك يمكن القول إن أداة الدراســـة تتمتع بدرجة ثبات عالية من الاتســـاق الداخلي، وهو ما يعزز الثقة في النتائج الميدانية التي سيتم الحصول عليها. ويبرر صدق المقياس، وأن فقرات الاستبانة تعكس قدرته على قياس ما صمم لأجله.

ب. اعتدالية توزيع البيانات للدراســـة (Moderation of distribution of study data:

وبعد إجراء الاختبـار تبين أن البيـانـات تتبع التوزيع الطبيعي كمـا هي موضـــحة في جدول (2) حيث إن الدلالة الإحصـــائية لجميع متغيرات أكبر من مســتوى دلالة a= 0.05. لذلك نقبل الفرضـية القائلة إن البيانات لا تختلف عن التوزيع الطبيعي، وعليه فإنه يمكن اختبار الفرضيات على الصورة المعلمية أو البارومتري (Parametric)

جدول (2) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة

المتغير	Kolmogorov-Smirnova	Df	Sig.	Shapiro-Wilk	Df	Sig.
المحور الأول: المراجعة الداخلية	0.072	44	0.200*	0.974	44	0.120
المحور الثاني: رقابة المعاملات الإلكترونية						
البعد الأول: رقابة القرصنة	0.065	44	0.200*	0.981	44	0.150
البعد الثاني: رقابة تسجيل العمليات بطريقة خاطئة	0.068	44	0.200*	0.976	44	0.130
البعد الثالث: رقابة أخطاء المنظومات	0.070	44	0.200*	0.970	44	0.110

*هذا يمثل الحد الأدنى للقيمة الحقيقية للدلالة.

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

وصـــف وتحليل الجزء الأول من الاســـتبانة والخاص بالبيانات العامة عن المشاركين (خصائص المشاركين)على النحو التالي:

أ. **توزيع مجتمع الدراســة حســب متغير التخصــص:** لقد تم تحليل توزيع مجتمع الدراســة حســب متغير التخصــص، وذلك كما هو موضــح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3) توزيع المجتمع حسب متغير التخصص

المتغير	الفئة	التكرار(Frequency)	النسبة المئوية(%)
التخصص	محاسبة	23	%52.3
	إدارة أعمال	11	%25.0
	تمويل ومصارف	7	%15.9
	اقتصاد	3	%6.8
	المجموع	**44**	**%100**

يتضــح من الجدول رقم (3) أن أغلب المســتجيبين لديهم خلفية علمية محاســبية وإدارية تدعم قدرتهم على فهم طبيعة المراجعة الداخلية في رقابة المعاملات الإلكترونية.

ب. **توزيع مجتمع الدراســة حســب متغير المؤهل العلمي:** لقد تم تحليل توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4) توزيع المجتمع حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	10	%22.7
	بكالوريوس	21	%47.7
	دبلوم	7	%15.9
	ماجستير	4	%9.1
	دكتوراه	1	%2.3
	المجموع	**44**	**%100**

ويعكس الجـدول رقم (4) ذلـك أن معظم المســـتجيبين من حملـة المؤهلات الجامعية، وهو ما يعزز موضوعية الإجابات ودقتها.

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

ج. **توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة:** تم تحليل توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (5) توزيع المجتمع حسب متغير سنوات الخبرة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية (%)
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	14	%31.8
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	6	%13.6
	15سنة فأكثر	24	%54.5
	المجموع	**44**	**%100**

يوضح الجدول رقم (5) أن أكثر من نصف العينة (54.5%) لديهم خبرة عملية تمتد إلى 15 سنة فأكثر،ما قد يسهم في توفير بيانات أكثر دقة وواقعية حول موضوع الدراسة.

تحليل البيانات الخاصة بالجزء الثاني من الاستمارة: يتعلق هذا الجزء بتحليل البيانات الخاصـــة بأثر المراجعة الداخلية على رقابة المعاملات الإلكترونية بالمصـارف التجارية الليبية، ويحتوي هذا الجزء على (38) سـؤالا تم توزيعها على أربعة أبعاد: ولأغراض تفسـير المتوسـطات الحسـابية، تم اعتماد المقياس التالي للحكم على مستوى المتوسطات:

جدول (6) المقياس المستخدم لتفسير المتوسطات الحسابية

المتوسط الحسابي	مستوى التقدير
1.00 - أقل من 2.34	منخفض
2.34 - أقل من 3.67	متوسط
3.67 - 5.00	مرتفع

وبناءً على ذلك، فإن أي متوسط حسابي يقع ضمن الفئة (3.67 - 5.00) يُفسر على أن مستوى الموافقة مرتفع، والعكس صحيح، وسيتم تحليل البيانات عن طريق الإحصاء الوصفي ضمن النقاط التالية:

1. **محور المراجعة الداخلية:** يبين الجدول (7) المتوســـطات الحســـابية والانحرافات المعيارية لفقرات المراجعة الداخلية، والذي يعكس مسـتوى اســـتجابات أفراد العينة تجاه الدور العام للمراجعة الداخلية في رقابة المعاملات الإلكترونية بالمصارف.

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

جدول (7) إجابات المشاركين حول أثر المراجعة الداخلية على رقابة المعاملات الإلكترونية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	التأهيل العلمي للمراجع الداخلي بالإدارة العامة للمراجعة الداخلية لا يتناسب مع بيئة تشغيل البيانات إلكترونيًا.	3.6136	1.22410	%72.27	6
2	يستطيع المراجع الداخلي التقليدي مراجعة نظم البيانات إلكترونيًا.	3.6136	1.16571	%72.27	7
3	عدم إدراك المراجع الداخلي بالتشغيل إلكترونيًا يحدّ من مقدرته على جمع أدلة إثبات كافية.	4.1818	0.75553	%83.64	4
4	التأهيل الكافي للمراجع الداخلي بأساسيات الحاسوب وإمكانية تشغيله يقلل من مخاطر عدم الكشف عن البيانات المفقودة.	4.3182	0.77077	%86.36	2
5	عدم معرفة المراجع الداخلي بأساسيات الحاسوب وإمكانية تشغيله يزيد من مخاطر عدم الكشف عن البيانات المفقودة.	4.2955	0.63170	%85.91	3
6	تسهم المراجعة الداخلية في تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين في المصرف، من خلال ضمان سلامة البيانات المالية والعمليات.	4.4773	0.54936	%89.55	1
7	تقوم المراجعة الداخلية بتقديم مقترحات بشأن تطوير رقابة المعاملات الإلكترونية للإدارة.	4.0682	0.75937	%81.36	5
	المتوسط العام للمحور الكلي	**4.0812**	**0.64802**	**%81.62**	

يتضح من الجدول أن المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الكلي تراوحت بين (3.6136) و(4.4773)، حيث جاءت جميعها ضمن المستوى المرتفع وفق مقياس ليكرت الخماسي، وقد احتلت الفقرة رقم (6) "تسهم المراجعة الداخلية في تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين في المصرف، من خلال ضمان سلامة البيانات المالية والعمليات" المرتبة الأولى بمتوسط (4.4773) وانحراف معياري (0.54936)، ما يدل على أهمية دور المراجعة الداخلية في تعزيز الثقة بالبيانات والعمليات، تلتها الفقرة رقم (4) "التأهيل الكافي للمراجع الداخلي بأساسيات

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

الحاسوب وإمكانية تشغيله يقلل من مخاطر عدم الكشف عن البيانات المفقودة" بمتوسط (4.3182) وانحراف معياري (0.77077). أما الفقرتان رقم (1) و(2) فجاءتا في المرتبتين الأخيرتين بنفس المتوسط (3.6136) وبانحراف معياري (1.22410) و(1.16571) على التوالي، ما قد يشير إلى أن التأهيل العلمي للمراجعين الداخليين وقدرتهم على مراجعة نظم البيانات إلكترونيًا ما زال بحاجة إلى تطوير.

2. **محور رقابة القرصنة الإلكترونية:**

يبين الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول، وذلك للتعرف على مستوى استجابات أفراد العينة تجاه دور المراجعة الداخلية في رقابة القرصنة الإلكترونية.

جدول (8) إجابات المشاركين حول أثر المراجعة الداخلية على رقابة القرصنة الإلكترونية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	لدى المصرف أنظمة حماية لبياناته.	4.3636	0.65026	%87.27	2
2	يقوم المصرف بتطوير قاعدة البيانات بشكل دوري ومستمر.	4.4545	0.62708	%89.09	1
3	استخدام الحوائط النارية لمنع القراصنة (المتسللين) من اختراق النظام.	4.2500	0.61474	%85.00	5
4	يتم توفير البرمجيات اللازمة للعمل بشكل دوري.	4.3182	0.60127	%86.36	4
5	يوجد لدى المصرف قاعدة لحماية بيانات احتياطية لجميع المعلومات.	4.3409	0.60782	%86.82	3
6	تتناسب البرامج المتخصصة للحماية مع طبيعة العمل.	4.1818	0.58161	%83.64	7
7	يقوم المصرف بتحسين كفاءة شبكة الحماية بشكل مستمر.	4.2500	0.68624	%85.00	6
8	الأجهزة المستخدمة في عمليات المراجعة تمتاز بمواصفات عالية.	3.9545	0.80564	%79.09	10
9	يجهز المصرف العديد من الملصقات الدعائية لتوعية العملاء عن القرصنة.	3.8864	0.92046	%77.73	11

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
10	يتم تدريب المراجعين الداخليين على أحدث تقنيات الأمن السيبراني لحالات القرصنة الإلكترونية.	4.0227	0.79207	%80.45	8
11	تسترشد الإدارة العليا بآراء المراجعين الداخليين عند اختيار سياسات الرقابة على عمليات القرصنة الإلكترونية.	3.9773	0.82091	%79.55	9
	المتوسط العام للمحور	**4.1818**	**0.57995**	**%83.64**	**-**

يتضح من الجدول أن جميع فقرات المحور الأول حققت متوسطات حسابية مرتفعة، حيث تراوحت بين (3.8864) و(4.4545)، وهو ما يعكس درجة موافقة عالية من قبل المبحوثين على الإجراءات المتبعة في المصارف لمواجهة القرصنة الإلكترونية، وقد جاءت الفقرة رقم (2) "يقوم المصرف بتطوير قاعدة البيانات بشكل دوري ومستمر" في المرتبة الأولى بمتوسط (4.4545) وانحراف معياري (0.62708)، ما يدل على الاهتمام الكبير بتحديث قواعد البيانات كأحد أهم عناصر الحماية، تلتها الفقرة رقم (1) "لدى المصرف أنظمة حماية لبياناته" بمتوسط (4.3636) وانحراف معياري (0.65026)، وهو ما يشير إلى وجود بنية أساسية قوية لحماية البيانات، أما الفقرة رقم (9) "يجهز المصرف العديد من الملصقات الدعائية لتوعية العملاء من القرصنة" فجاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.8864) وانحراف معياري (0.92046)، ورغم أنها حققت مستوى مرتفعًا، فإن قيمتها أقل نسبيًّا مقارنة ببقية الفقرات، ما قد يشير إلى أن التوعية الدعائية للعملاء أقل تركيزًا من الجوانب التقنية.

3. **محور رقابة تسجيل العمليات بطريقة خاطئة:** يبين الجدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني، وذلك للتعرف على مستوى استجابات أفراد العينة تجاه دور المراجعة الداخلية في منع أو اكتشاف الأخطاء في تسجيل العمليات الإلكترونية.

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

جدول (9) إجابات المشاركين حول أثر المراجعة الداخلية على رقابة تسجيل العمليات بطريقة خاطئة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	تقوم المراجعة الداخلية بتوفير احتياطات العمليات المنفذة إلكترونيًّا للمراقبة والمراجعة الدورية مع توفر التقارير الرقابية وتقيمها ومتابعتها.	4.0227	0.82091	%80.45	6
2	تراجع المراجعة الداخلية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في المصارف، وتتحقق من مدى كفايتها وفعاليتها في منع الأخطاء ومنع الغش في تسجيل العمليات الإلكترونية.	4.1364	0.66790	%82.73	3
3	تقوم المراجعة الداخلية بتوفير نظام يظهر العمليات الملغاة في اليومية وبيان سبب الإلغاء.	4.0455	0.77623	%80.91	5
4	تسعى المراجعة الداخلية إلى اكتشاف أي أخطاء أو انحرافات في تسجيل العمليات الإلكترونية، سواء كانت أخطاء سهو أو أخطاء متعمدة.	4.2955	0.59375	%85.91	1
5	توفر إجراءات لا تسمح بالتعديل المباشر عند تكرار الخطأ في عملية الإدخال.	3.8409	1.11945	%76.82	9
6	توفر نظاما يتم من خلاله الرجوع إلى آخر عملية إذا توقّفَ نظام التشغيل.	4.1364	0.59419	%82.73	4
7	توفر نظام تنبيه ينبه عند تكرار الخطأ في الإدخال.	3.7045	1.06922	%74.09	10
8	تساعد المراجعة الداخلية في ضمان دقة البيانات المالية المسجلة إلكترونياً، ما يحافظ على سلامة السجلات المالية للمصرف.	4.2045	0.66750	%84.09	2
9	توفر نظاما رقابيًّا لاكتشاف أيّ نقص أو تكرار في البيانات.	3.9773	1.02273	%79.55	7
10	توفر أسسًا واضحة لتصنيف الإدخال والتدمير (المتعمد وغير المتعمد) للبيانات.	3.9545	0.80564	%79.09	8
	المتوسط العام للمحور	**4.0318**	**0.65761**	**%80.64**	**11**

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

يتضح من الجدول أن المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الثاني تراوحت بين (3.7045) و(4.2955)، وجميعها تقع ضمن المستوى المرتفع وفق مقياس ليكرت الخماسي، وقد جاءت الفقرة رقم (4) "تسعى المراجعة الداخلية إلى اكتشاف أي أخطاء أو انحرافات في تسجيل العمليات الإلكترونية، سواء كانت أخطاء سهو أو أخطاء متعمدة" في المرتبة الأولى بمتوسط (4.2955) وانحراف معياري (0.59375)، ما يعكس إدراكًا كبيرًا لدور المراجعة في كشف الأخطاء، تلتها الفقرة رقم (8) "تساعد المراجعة الداخلية في ضمان دقة البيانات المالية المسجلة إلكترونيًّا، ما يحافظ على سلامة السجلات المالية للمصرف" بمتوسط (4.2045) وانحراف معياري (0.66750)، أما الفقرة رقم (7) "توفر نظام تنبيه ينبه عند تكرار الخطأ في الإدخال" فجاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.7045) وانحراف معياري (1.06922)، ورغم أنها ضمن المستوى المرتفع، فإن انخفاض متوسطها مقارنة ببقية الفقرات، قد يشير إلى أن نظم التنبيه لا تحظى بنفس مستوى التطوير أو التطبيق.

4. **محور رقابة أخطاء المنظومات:** يبين الجدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث، وذلك للتعرف على مستوى استجابات أفراد العينة تجاه دور المراجعة الداخلية في الحد من أخطاء المنظومات

جدول (10) إجابات المشاركين حول أثر المراجعة الداخلية على رقابة أخطاء المنظومات

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	وجود دليل لحفظ بيانات النظام وتقييده وكافة عملياته.	4.1818	0.72409	83.64%	3
2	تقوم الإدارة بمتابعة وفحص مكونات أمن النظام والتأكد من سلامة البيانات بشكل دوري.	4.4091	0.62201	88.18%	1
3	توفر وسائل أمنية وحساسة، مثل أجهزة الإنذار، كاميرات المراقبة، وأنظمة التحكم	4.1364	0.82380	82.73%	6

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
	للدخول لحماية الأجهزة من الأسلحة والاختراقات.				
4	توفر بديلا فوريًّا عند انقطاع الكهرباء لضمان تشغيل الأجهزة.	4.0909	0.98402	81.82%	8
5	وجود تعليمات لتشغيل البرنامج، مع وجود سجل يدوي يوضح فيه بداية وقت التشغيل ونهايته، ويدون فيه أسماء المشغلين.	4.1364	1.09100	82.73%	7
6	التأمين على أنظمة الدفع الإلكتروني ومنع مخاطر الحريق والسرقة والاختراق والكوارث.	4.2955	0.70148	85.91%	2
8	تقوم المراجعة الداخلية بمراجعة أنظمة الدفع الإلكتروني للتأكد من سلامتها وأمنها، والتحقق من عدم وجود أي ثغرات قد تسمح بالاحتيال أو الاختراق.	4.1591	0.68005	83.18%	4
9	تقيد خطوط الاتصالات وأطرافها وشاشات الأجهزة الشخصية، من خلال نموذج طلب الدخول للمعلومات.	4.1136	0.72227	82.27%	5
7	توفر نظام رقابة إلكترونية عند تحويل البيانات إلى آلية اللغة المشفرة.	4.0682	0.75937	81.36%	9
10	حفظ نسخ احتياطية من الملفات المهمة والسرية في مكان خارج البنك، والتأكد من إمكانية استعادتها بشكل دوري.	3.7273	0.92419	74.55%	10
	المتوسط العام للمحور	**4.1318**	**0.62423**	**%82.64**	

يتضح من الجدول أن المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الثالث تراوحت بين (3.7273) و(4.4091)، وجميعها تقع ضمن المستوى المرتفع وفق مقياس ليكرت الخماسي، وقد جاءت الفقرة رقم (2) "تقوم الإدارة بمتابعة وفحص مكونات أمن النظام والتأكد من سلامة البيانات بشكل دوري" في المرتبة الأولى بمتوسط (4.4091) وانحراف معياري (0.62201)، ما يعكس اهتمامًا ملحوظًا بالمراجعة الدورية لعناصر أمن النظام، تلتها الفقرة رقم (6) "التأمين على أنظمة الدفع الإلكتروني ومنع مخاطر الحريق والسرقة والاختراق والكوارث" بمتوسط (4.2955) وانحراف معياري (0.70148)، وهو ما يدل

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

على وجود خطط تأمين وحماية شاملة للأنظمة، أما الفقرة رقم (10) "حفظ نسخ احتياطية من الملفات المهمة والسرية في مكان خارج البنك والتأكد من إمكانية استعادتها بشكل دوري" فجاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.7273) وانحراف معياري (0.92419)، وهو ما يشير إلى أن إجراءات النسخ الاحتياطي خارج البنك أقل تطبيقًا مقارنة ببقية الإجراءات.

5. **المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة :** يبين الجدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة، وذلك بهدف التعرف على مستوى استجابات أفراد العينة تجاه كل محور.

جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة

المحور: متغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
المحور الأول: المراجعة الداخلية	4.0812	0.64802	%81.62	3
المحور الثاني: رقابة المعاملات الإلكترونية				
البعد الأول: رقابة القرصنة الإلكترونية	4.1818	0.57995	%83.64	1
البعد الثاني: رقابة تسجيل العمليات بطريقة خاطئة	4.0318	0.65761	%80.64	4
البعد الثالث: رقابة أخطاء المنظومات	4.1318	0.62423	%82.64	2

يتضح من الجدول أن جميع المتوسطات الحسابية للمحاور الرئيسة جاءت مرتفعة، حيث تراوحت بين (4.0318) و(4.1818)، وهو ما يعكس مستوى عاليًا من الموافقة لدى أفراد العينة على فقرات الاستبانة، وجاء في المرتبة الأولى المحور الأول " رقابة القرصنة الإلكترونية" بمتوسط (4.1818) وانحراف معياري (0.57995)، ما يشير إلى إدراك مرتفع لأهمية المراجعة الداخلية في هذا الجانب، تلاه في المرتبة الثانية المحور الثالث " رقابة أخطاء المنظومات" بمتوسط (4.1318) وانحراف معياري (0.62423)/ أما المتغير المستقل "المراجعة الداخلية " فجاء في المرتبة الثالثة بمتوسط (4.0812) وانحراف

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

معياري (0.64802) في حين جاء المحور الثاني "رقابة تسجيل العمليات بطريقة خاطئة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط (4.0318) وانحراف معياري (0.65761)، وإن كان مستواه مرتفعًا أيضًا وفق مقياس ليكرت.

عاشراً: تحليل البيانات عن طريق الإحصاء الاستدلالي: إن البيانات المجمعة من صحيفة الاستبانة قائمة على أساس الفرضيات الفرعية للدراسة، بحيث كل مجموعة من الفقرات تختبر فرضية فرعية من الفروض، ما سيؤدي إلى دعم أو رفض الفرضيات الرئيسة لهذه الدراسة.

ملاءمة البيانات لافتراضات اختبار الفرضيات: قبل الشروع في اختبار الفرضيات باستخدام تحليل الانحدار البسيط وتحليل التباين(ANOVA) ، تم فحص مدى ملاءمة البيانات للافتراضات الإحصائية الأساسية لضمان صحة النتائج وتفسيرها بشكل موثوق، متغير/ محور، مع توضيح أن جميع القيم ضمن الحدود المسموح بها، بما يشير إلى عدم وجود تعدد خطّي (Multicollinearity) . والجدول التالي يبين نتائج هذه الاختبارات:

جدول (12) نتائج اختبار التباين والتباين المسموح به والالتواء

المتغير : المحور	VIF	Tolerance	Skewness	ملاحظات
المحور الأول: المراجعة الداخلية في رقابة المعاملات الإلكترونية (متغير مستقل)	1.911	0.523	0.178	لا توجد مشكلة تعدد خطية، Skewness طبيعي
المحور الثاني: رقابة المعاملات الإلكترونية				
أ. رقابة القرصنة الإلكترونية	2.750	0.364	-0.288	لا توجد مشكلة تعدد خطية، Skewness طبيعي
ب. رقابة تسجيل العمليات بطريقة خاطئة	4.394	0.228	-0.161	لا توجد مشكلة تعدد خطية، Skewness طبيعي

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

المتغير : المحور	VIF	Tolerance	Skewness	ملاحظات
ج. رقابة أخطاء المنظومات	4.497	0.222	-0.395	لا توجد مشكلة تعدد خطية، Skewness طبيعي

تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه إلى عدم وجود تداخل خطّي متعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات التابعة المستخدمة في الدراسة، حيث إن جميع قيم VIF تقع ضمن الحدود المسموح بها، وأقل من 13، وتتراوح بين 1.911 للمراجعة الداخلية، و 4.497 لرقابة أخطاء المنظومات، كما أن قيم Tolerance جميعها أكبر من 0.1، وتتراوح بين 0.222 و 0.523، ما يؤكد عدم وجود ارتباط شديد بين المتغيرات التابعة، أما بالنسبة لقيم Skewness، فهي تقع ضمن النطاق المقبول (-1 إلى +1) لكل المتغيرات، حيث تراوحت بين -0.395 (المراجعة الداخلية) و0.178 (رقابة أخطاء المنظومات)، ما يشير إلى أن توزيع البيانات طبيعي نسبيًا، ويجعلها صالحة لإجراء اختبارات الانحدار وتحليل الفرضيات.

الحادي عشر: اختبار فرضيات الدراسة: وذلك على النحو التالي:

- **الفرضـــية الرئيســـة الأولى:** "لا يوجد أثر للمراجعة الداخلية على رقابة المعاملات الإلكترونية بالمصارف التجارية الليبية".

لاختبار هذه الفرضـــية، تم تطبيق تحليل الانحدار البســـيط بين المتغير المســـتقل المراجعة الداخلية، والمتغيرات التابعة الثلاثة التي تمثل محور رقابة المعاملات الإلكترونية.

- **الفرضـــية الفرعية الأولى: "لا يوجد أثر للمراجعة الداخلية على رقابة القرصنة الإلكترونية بالمصارف التجارية الليبية".**

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

جدول (13) نتائج الانحدار البسيط بين المراجعة الداخلية ورقابة القرصنة الإلكترونية

المتغير التابع	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة F (F)	مستوى الدلالة (Sig. p)	معامل الانحدار غير المعياري (B)	معامل الانحدار المعياري (Beta)	قيمة t	دلالة t (Sig. p)
رقابة القرصنة الإلكترونية	0.862	0.744	121.784	0.000	0.772	0.862	11.036	0.000

يوضح الجدول (13) أن:

- قيمة R=0.862 تشـير إلى علاقة ارتباط موجبة قوية جدًّا بين المراجعة الداخلية ورقابة القرصـنة الإلكترونية، وأن قيمة R^2 =0.744 تعني أن المراجعة الداخلية تفسـر (74.4%) من التباين في مسـتوى الرقابة على القرصـنة الإلكترونية، وأن قيمة F=121.784 مع p=0.000 < 0.05 تؤكد أن النموذج ككل معنوي إحصائيًّا.
- معامل الانحدار غير المعياري B = 0.772 يشـير إلى أن زيادة وحدة واحدة في جودة المراجعة الداخلية تؤدي إلى زيادة مسـتوى الرقابة على القرصنة الإلكترونية بمقدار 0.772 وحدة.
- معامل الانحدار المعياري Beta =0.862 يعكس قوة تأثير المراجعة الداخلية مقارنة ببقية المتغيرات المحتملة، وهو تأثير مرتفع جدًّا، وأن قيمة (t=11.036) و(p=0.000) تؤكد أن معامل الانحدار معنويّ إحصائيًّا.

إذن، يمكن رفض الفرضـية الصـفرية الفرعية، وقبول الفرضـية البديلة التي تؤكد وجود أثر للمراجعة الداخلية على الرقابة على القرصنة الإلكترونية.

- **الفرضـية الفرعية الثانية: "لا يوجد أثر للمراجعة الداخلية على رقابة تسجيل العمليات بطريقة خاطئة بالمصارف التجارية الليبية".**

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

جدول (14) الانحدار البسيط بين المراجعة الداخلية ورقابة تسجيل العمليات بطريقة خاطئة

المتغير التابع	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة F (F)	مستوى الدلالة (Sig. p)	معامل الانحدار غير المعياري (B)	معامل الانحدار المعياري (Beta)	قيمة t	دلالة t (Sig. p)
رقابة تسجيل العمليات بطريقة خاطئة	0.773	0.597	62.205	0.000	0.784	0.773	7.887	0.000

يوضـــح الجدول (14) أن هناك ارتباطا قويًّا R=0.773 بين المراجعة الداخلية والرقابة على تســـجيل العمليات، وأن تفســـير $R^2 = 0.597$ أي أن المراجعة الداخلية تفســـر (59.7%) من التباين في هذا النوع من الرقابة، وأن المعاملات الإحصـــائية F و tجميعها ذات دلالة عالية، ما يدل على قوة التأثير، وأن زيادة وحدة واحدة في جودة المراجعة الداخلية ترفع مســـتوى الرقابة على تسجيل العمليات بمقدار 0.784 وحدة، بناءً عليه، يتم رفض الفرضية الصفرية لهذا المحور الفرعي أيضًا.

- **الفرضـــية الفرعية الثالثة: "لا يوجد أثر للمراجعة الداخلية على رقابة أخطاء المنظومات بالمصارف التجارية الليبية".**

جدول (15) نتائج الانحدار البسيط بين المراجعة الداخلية ورقابة أخطاء المنظومات

المتغير التابع	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة F (F)	مستوى الدلالة (Sig. p)	معامل الانحدار غير المعياري (B)	معامل الانحدار المعياري (Beta)	قيمة t	دلالة t (Sig. p)
رقابة أخطاء المنظومات	0.660	0.436	32.478	0.000	0.636	0.660	5.699	0.000

يوضح الجدول (15) أن هناك ارتباطا متوسط القوة R=0.660 بين المراجعة الداخلية والرقابة على أخطاء المنظومات، وأن R^2=0.436، أي أن المراجعة الداخلية تفسر (43.6%) من التباين، وأن زيادة وحدة واحدة في

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

المراجعة الداخلية تؤدي إلى زيادة الرقابة على أخطاء المنظومات بمقدار 0.636 وحدة. وبناء عليها يمكن رفض الفرضية الصفرية لهذه المحور الفرعي، مع ملاحظة أن التأثير أقل مقارنة بالمحاور الأخرى، وذلك لأن أخطاء المنظومات غالبًا ما تكون تقنية وتتطلب تنسيقًا مع الفرق الفنية.

- نتيجة اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسة الأولى: أظهرت نتائج التحليل أن المراجعة الداخلية تؤثر تأثيراً إيجابيا ومعنويا على جميع أبعاد رقابة المعاملات الإلكترونية في المصارف التجارية الليبية، حيث تراوحت نسبة التباين المفسرة بين (43.6%) و(74.4%)، وجميع معاملات الانحدار كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى .($p < 0.05$) وبناءً على ذلك، تم رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة، التي تؤكد وجود أثر معنوي وإيجابي للمراجعة الداخلية على رقابة المعاملات الإلكترونية.

-اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: "لا يوجد أثر للمراجعة الداخلية على رقابة المعاملات الإلكترونية بالمصارف التجارية الليبية يعزى إلى الخصائص الشخصية للمبحوثين".

- **الفرضية الفرعية الأولى:**

"لا يوجد أثر للمراجعة الداخلية على رقابة المعاملات الإلكترونية بالمصارف التجارية الليبية يعزى إلى التخصص العلمي".

تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسطات المراجعة الداخلية على رقابة المعاملات الإلكترونية حسب التخصص العلمي (محاسبة - إدارة أعمال - تمويل ومصارف - اقتصاد).

جدول (16) نتائج ANOVA حسب متغير التخصص العلمي

المصدر	مجموع المربعات	Df	متوسط المربعات	F	Sig. (p)
بين المجموعات	2.809	5	0.562	1.400	0.246

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

المصدر	مجموع المربعات	Df	متوسط المربعات	F	Sig. (p)
داخل المجموعات	15.248	38	0.401		
الإجمالي	**18.057**	**43**			

يوضح الجدول (16) أن الفروق بين تخصص المحاسبة وكل من إدارة الأعمال وتمويل ومصارف تميل إلى الدلالة ($p \approx 0.060$) ، لكنها ليست دالة إحصائيا عند مستوى 0.05. باقي الفروق غير دالة، ويوضح الجدول أن قيمة $F = 1.400$ مع $Sig. = 0.246 > 0.05$ ، ما يعني عدم وجود فروق معنوية في تقييم أثر المراجعة الداخلية حسب التخصص العلمي.

- **الفرضية الفرعية الثانية: "لا يوجد أثر للمراجعة الداخلية على رقابة المعاملات الإلكترونية بالمصارف التجارية الليبية يعزى إلى المؤهل العلمي".**

جدول (17) نتائج ANOVA حسب متغير المؤهل العلمي

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية(df)	متوسط المربعات	F	Sig. (p)
بين المجموعات	3.805	3	1.268	3.560	0.022
داخل المجموعات	14.252	40	0.356		
الإجمالي	18.057	43	-		

يوضح الجدول (17) أن قيمة $F = 3.560$ مع $Sig. = 0.022 < 0.05$ ، ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات حسب المؤهل العلمي.

- **الفرضية الفرعية الثالثة: "لا يوجد أثر للمراجعة الداخلية على رقابة المعاملات الإلكترونية بالمصارف التجارية الليبية يعزى إلى سنوات الخبرة".**

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

جدول (18) نتائج ANOVA حسب متغير سنوات الخبرة

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية(df)	متوسط المربعات	F	Sig. (p)
بين المجموعات	8.218	2	4.109	17.124	0.000
داخل المجموعات	9.839	41	0.240		
الإجمالي	18.057	43	-		

نتيجة اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسة الثانية: تشير النتائج إلى وجود تباين في تقييم أثر المراجعة الداخلية باختلاف بعض الخصائص الشخصية للمبحوثين، فقد أظهرت النتائج أن للتخصص العلمي تأثيراً محتملاً، حيث يميل المتخصصون في المحاسبة إلى إعطاء تقييمات أعلى لأثر المراجعة الداخلية مقارنة بغيرهم، إلا أن هذا التأثير لم يكن ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05). كما بينت النتائج عدم وجود فروق معنوية تعزى إلى المؤهل العلمي، في حين تبين وجود تأثير معنوي واضح لسنوات الخبرة، إذ أظهر أصحاب الخبرة الأقل ميلاً أعلى لتقدير أثر المراجعة الداخلية على رقابة المعاملات الإلكترونية. وبناءً على ذلك، تم رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود أثر للخصائص الشخصية على تقييم المراجعة الداخلية، مع الإشارة إلى أن الخبرة العملية تمثل عاملاً مؤثراً رئيساً، في حين يظل تأثير كل من التخصص العلمي والمؤهل الأكاديمي محدوداً أو غير معنوي.

الثاني عشر: نتائج الدراسة (Results) : سنقوم بعرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها، وذلك بعدما تم تحليل البيانات واختبار الفرضيات الفرعية لهذه الدراسة، وذلك من أجل الوصول لمعرفة أثر المراجعة الداخلية على رقابة المعاملات الإلكترونية بالمصارف التجارية الليبية، ولقد تم التوصل إلى رفض الفرضيات الرئيسة لهذه الدراسة، وهي:

1. **نتائج الفرضية الرئيسية الأولى:**التي تنص على أنه "لا يوجد أثر للمراجعة الداخلية على رقابة المعاملات الإلكترونية بالمصارف التجارية الليبية".

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

وبناء على الجانب النظري لهذه الدراســـة والجانب الميداني ؛ يمكن أن نلخص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في الآتي:

- بينت نتائج الدراســـة وجود أثر إيجابي للمراجعة الداخلية على رقابة القرصنة الإلكترونية.
- بينت نتائج الدراســـة وجود أثر إيجابي للمراجعة الداخلية على رقابة تسجيل العمليات بطريقة خاطئة.
- بينت نتائج الدراســـة وجود أثر إيجابي للمراجعة الداخلية على رقابة أخطاء المنظومات.

2. **نتـائج الفرضـــيـة الرئيســـيـة الثـانيـة:** التي تنص على أنـه "لا يوجد أثر للمراجعة الداخلية على رقابة المعاملات الإلكترونية بالمصارف التجارية الليبية المتغيرات الشخصية للمبحوثين"

عند اختبار الفرضـــية الرئيســـة الثانية المتعلقة بخصـــائص المبحوثين الشخصية، تبين ما يلي:

- لم تظهر الدراسة فروقًا دالة إحصـائيًا رغم دلالة الاختبار العام، ما يشير إلى أن التخصص لا يمثل عاملًا حاسمًا في اختلاف التقييم.
- كذلك بينت الدارسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصـائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- بينما وجدت الدراسة فروقًا دالة واضـحة لصـالح الفئة الأقل خبرة، والتي منحت تقييمًا أعلى لأثر المراجعة الداخلية مقارنة بالفئات الأكثر خبرة.

الثالث عشـــر: مناقشـــة نتائج الدراســـة: أظهرت نتائج التحليل أن أقوى تأثير للمراجعة الداخلية تجلَّى في بعد رقابة القرصـــنة الإلكترونية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) نحو (74.4%)، وهو ما يشير إلى أن ما يقارب ثلاثة أرباع التباين في مسـتوى الرقابة على القرصـنة يمكن تفسـيره بجودة المراجعة الداخلية. يلي ذلك بعد رقابة تسجيل العمليات بطريقة خاطئة بنسبة تباين مفسرة بلغت (59.7%)، ثم بعد رقابة أخطاء المنظومات بنسبة (43.6%).

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

وتعكس هذه النتائج الدور المحوري للمراجعة الداخلية في الحد من المخاطر الإلكترونية، خاصة تلك المرتبطة بالاختراقات والقرصنة، ثم ضبط دقة عمليات الإدخال، وأخيراً متابعة أخطاء المنظومات التي غالباً ما تكون ذات طابع تقني يتطلب تعاوناً مع الفرق الفنية المختصة .وبمراجعة الأدبيات السابقة ذات الصلة، يتضح أن معظم الدراسات ركزت على قياس الأثر العام للمراجعة الداخلية في تحسين الأداء وإدارة المخاطر، دون التطرق بعمق إلى أثر الخصائص الشخصية، مثل التخصص الأكاديمي، أو المؤهل العلمي، أو سنوات الخبرة على تقييم هذا الأثر، ومن ثم تُعد نتائج هذه الدراسة إضافة علمية جديدة، إذ أظهرت أن المتغيرات الشخصية - وبخاصة سنوات الخبرة - قد تؤثر في تصورات المراجعين لدور المراجعة الداخلية، وهو جانب لم يُعالج في الدراسات السابقة .

ويخلص الباحثين إلى أن البيئة المصرفية الليبية تتسم بخصوصيات تقنية قد تحدّ من فاعلية بعض أدوات الرقابة، مثل رقابة أخطاء المنظومات ؛ الأمر الذي يتطلب تعزيز التعاون بين إدارات المراجعة الداخلية والفرق الفنية؛ لضمان التكامل بين المعرفة التقنية والرقابية، وتؤكد الدراسة بذلك إسهامها العلمي في إثراء الأدبيات المحلية، من خلال الكشف عن العلاقة بين الخصائص الشخصية للمراجعين، وأثر المراجعة الداخلية على الرقابة الإلكترونية في البيئة المصرفية الليبية.

الرابع عشر: توصيات الدراسة : بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يوصي الباحثين بما يلي:

1. تنفيذ برامج تدريبية متخصصة للمراجعين الداخليين في مجالات الأمن السيبراني، وتحليل البيانات، ومراجعة نظم المعلومات ؛ بهدف تعزيز قدراتهم على التعامل مع المخاطر الإلكترونية الحديثة.
2. توسيع نطاق الدراسات المستقبلية، لتشمل مصارف ومؤسسات مالية أخرى داخل ليبيا، بما يسهم في تعميم النتائج، واستخلاص أفضل الممارسات لتطوير نظم الرقابة الداخلية بما يتلاءم مع بيئة العمل الرقمية.

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

3. وضع معايير مهنية واضحة للمراجعة الداخلية، تتضمن تقنيات المراجعة الحديثة، واستخدام البرمجيات المتقدمة، مثل: الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، بما يعزز دقة وكفاءة أعمال المراجعة.
4. تطبيق أنظمة وأدوات أمنية متطورة ضمن أنشطة المراجعة الداخلية، لحماية البيانات من المخاطر الإلكترونية، وتشمل هذه الأدوات تقنيات تشفير البيانات، وآليات الكشف المبكر عن محاولات الاختراق.

الخامس عشر: المراجع العربية:

أ. الكتب العلمية:

- أبو هيبة، حامد طالب محمد، **"أصول المراجعة"** (الطبعة الأولى، 2011)، الأردن.
- نور الدين، شارف، **"التجارة الإلكترونية"**، (الطبعة الأولى، 2020)، عمان، الأردن.

ب. المجلات العلمية:

- أبو خطوة، شهاوي؛ سالم، عيادة رمضان، (2023)، **"دور المراجعة الداخلية في تقييم مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية"**، مجلة البيان العلمية المحكّمة، العدد الخامس عشر، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا.
- بن صلاح، طاهر عبد القادر، (2023)، **"مقياس أثر الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية على مستوى إدارة المخاطر الرقمية في المصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة"**، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد10، العدد2، ليبيا.
- التوني، شريهان مصطفى، (2023)، **"أثر وعي العملاء بالقرصنة الإلكترونية كأداة لتحقيق الأمن السيبراني"**، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الرابع، محافظة بور سعيد، مصر..
- الدرباق، أمين مرعي؛ العبيدي، عادل عطية، (2021)، **"مدى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق الآليات المحاسبية لمراجعة الحسابات"**، مجلة

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

دراســـات الاقتصـــاد والأعمال، كلية الاقتصـــاد والعلوم الســـياســـية، جامعة مصراتة، المجلد 8، العدد 1، ص 310 -334.

- رجب، محمـد يوسف؛ ميهوب، عبد الله محمـد، (2019)، **"حوكمة المصارف تنظر تطبيق مبادئها فيما يتعلق بالفسـاد المالي في المصـارف الليبية"**، مجلة العلوم البحثية والتطبيقية، كلية العلوم، جامعة سـبها، المجلد 19، العدد 1، ص 128 -137.
- الزنين، بوبكر ســـعيـد؛ الأطرش، مفتـاح خليفـة، (2025)، **"دور المراجعـة الداخلية في إدارة المخاطر في الوحدات الاقتصادية الحكومية "** كلية صرمان للعلوم والتقنيـة، مجلـة العلوم والتكنولوجيـا، العدد(1) المجلد (7)، ص 204-223.
- سـعيد، مؤمن بابكر محمـــــد، (2024)، **"أثر المعرفة الضـمنية للمراجع في إدارة مخاطر العمليات المصـــرفية الإلكترونية"** وقائع مؤتمر جامعة ســـبها، المجلد 03، العدد 2، كلية الجزيرة للعلوم الطبية والتكنولوجيا، السودان.
- الكاديكي، أحمد علي؛ النعاس، نرمين خليفة، (2020)، **"إطار مقترح لتطوير دور الأجهزة الرقابية في تقويم أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسات الحكومية الليبية"**، مجلة جامعة بنغازي العلمية، المجلد 33، العدد 2، جامعة بنغازي، ليبيا.
- الكرعاوي، زهراء مســافر عبيد؛ العيســاوي، كرار جاســم، (2024)، **" دور التدقيق الداخلي القائم على إدارة مخاطر الأمن الســـيبراني وانعكاســـه في خفض كلفة التأمين"**، مجلة الغاري للعلوم الاقتصـــادية والإدارية، المجلد 20 (العدد 2) ص 456-479 كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
- محمـد، طارق مختار، (2015)، **"أثر ممارسة حوكمة الشركات علي شفافية القوائم المالية "**، مجلة الفكر المحاســبي، المجلد 1، العدد 1، جامعة عين شمس، القاهرة.
- محمود، عبدالمطلب عثمان، (2017)، **"دور المراجعة الداخلية في تخفيض مخاطر نظام المعلومات المحاســبية الإلكترونية"**، مجلة العلوم الاقتصـــادية والإدارية والقانونية، العدد الأول، المجلد الأول، السودان.

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

- المضواحي، آمال محمـد، (2021)، **"مدى الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية في البنوك اليمنية"**، مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنســـانية، المجلد 2، العدد 1، ص 8 -40, تعز- اليمن.
- موسـى، عبد المجيد محمـــــد أحمد بخيت، (2024)، **"دور الأنشـطة الحديثة للمراجعة الداخلية في الحد من مخاطر الخدمات الإلكترونية في ظل التحول الرقمي بالمصـــارف"**، وقائع مؤتمر جامعة ســبها، المجلد 3، العدد 2، جامعة سبها.

ج. الدراسات والرسائل العلمية:

- الباهي، صلاح الدين مفتاح، (2016)، **"أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا الزبائن"**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- عبد الجواد، فاطمة (2010) **"أثر تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلية"**، بحث مقدم إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العراق.
- ميلاد، ميلاد علي؛ امحمـد، أبو القاسم عادل، (2025)، **"أثر استخدام نظام الرقابة الداخلية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية "**رسالة ماجستير، كلية التجارة والعلوم السياسية، جامعة سبها.
- يونس، زين، (2014)، **" أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Zhang, C., Mohammed Shah, S., Wai Lau Yeng & Ngalim, S.M. (2024) The impact of independence, auditor's competence and information technology usage on internal audit quality: Empirical evidence from Chinese commercial banks', Corporate Ownership & Control, 21(3),
- Lubis, H.Z.R., Brutu, I., Chyntia, O.D., Auliya, R.A. & Sari, M. (2024) Effect of internal audit, internal control, and audit quality

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي

on fraud prevention: Evidence from the public sector in Indonesia', Problems and Perspectives in Management, 22(2).

Copyright © 2026 The Authors · CC BY 4.0 · https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ حقوق النشر للمؤلفين — رخصة المشاع الإبداعي